التحول..
الواقع السعودي

لم أرغب في أن يكون هذا الكتاب استعراضاً مجرداً لتجارب الدول الأخرى أو جهودها وبرامجها في التحول من عالم نام إلى عالم متقدم، أو عالم ثالث إلى عالم أول فقط. ولم أردهً أن يقتصر فقط على سرد للعناصر الأساسية التي وضعتها تلك الدول في قمة أجندتها، حينما عزمت على ذلك التحول. كان حصر تلك العناصر ودعمها بتجارب بعض الدول التي نجحت، أو هي في طريقها، إلى ذلك التحول أمرًا مهماً لإيجاد مرجعية مناسبة للرجوع إليها ووضعها مرشدًا أو دليلاً أمام الدول التي ترغب في السير في ذلك الاتجاه، وهو أمر كافٍ في حد ذاته، لإنارة الطريق وتوحيد الجهود والأخذ بأسباب التحول، ولكن، وحيث إن أكثر ما يعنيني باهتمامي بهذا الموضوع هو موقع بلدي ومكانتها على خريطة التنمية العالمية، رأيت أن أعكس كل ذلك على وضع بلادي والوقوف على موقعها في خضم ما يجري من سباق وصراع عالمي.

سعيت أن أختبر مدى توافر تلك العناصر الستة الرئيسة التي تم استعراضها في الجزء الأول من هذا الكتاب، في بلادي من خلال استشفاف آراء نخبة من المثقفين والمختصين والمهتمين. وقد تطلب الأمر تصميم استبانة حوت ثلاثة وعشرين سؤالاً، بمعدل أربعة أسئلة لكل عنصر من العناصر

سالفة الذكر، أهدف من خلالها إلى الوقوف على مدى توافر كل عنصر من تلك العناصر في بلدي، حيث تم صياغة مجموعة من الأسئلة على شكل جمل تقريرية يتطلب الأمر الاختيار للإجابة عنها بين درجة الموافقة المطلقة من جانب والرفض المطلق من جانب آخر، على أن تكون المحصلة النهائية لمجموعة الأسئلة الخاصة بكل عنصر قادرة على توضيح درجة موافقة المجيبين على الاستبانة على توافر ذلك العنصر من عدمه.

لم تقتصر الاستبانة على هذه الأسئلة الثلاثة والعشرين، التي بلا شك قادرة على الحكم على درجة وجود هذه العناصر في المملكة، ولكنه، وحيث طبيعة المجيبين وهم عينة مختارة من المثقفين والمختصين والخبراء، تم طرح سؤال عام ومباشر في نهاية الاستبانة سعى إلى معرفة رأي أولئك، وبصورة مجملة في جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، وسواء كانت الإجابة بالموافقة أو عدمها، فقد ذهب السؤال إلى أبعد من ذلك، حيث حرص على الحصول على تعليل أو تبرير لموقف المجيب من هذه الجاهزية.

قبل استعراض ما توصلت إليه هذه الدراسة عن واقع المملكة، لا بد من الإشارة إلى أنه بلغ عدد من شاركوا في الإجابة عن هذه الاستبانة سبعين شخصاً من أهل الثقافة

والخبرة والاختصاص، روعي في اختيارهم التنوع المعرفي، والخلفية العلمية والعملية ومواقعهم الوظيفية سواء السابقة أو الحالية. وقد تم الاكتفاء بهذا العدد لسببين: الأول طبيعة الموضوع وأهمية التركيز على النوع وليس الكم، من حيث أولئك الذين يتم اختيارهم للإجابة عن الاستبانة، والسبب الثاني، أنه بعد وصول هذا الرقم أصبحت الإجابات والتعليقات والشروحات من هؤلاء تتكرر، ما يعطي مؤشراً بحثياً، للحصول على آراء كافية للحكم على موضوع الدراسة.

سأستعرض في الصفحات القادمة إجابة هؤلاء عن هذه الاستبانة، للحكم من خلالها على مدى توافر كل عنصر من العناصر الستة في المملكة، وسيكون ذلك مصحوباً ببعض التعليقات التي أوردها هؤلاء عند إجابتهم عن أسئلة الاستبانة لكل عنصر على حدة، وسيسبق ذلك استعراض لإجابتهم عن السؤال العام الذي جاء في آخر الاستبانة والمتعلق برأيهم المجمل حول جاهزية المملكة للانتقال لمصاف الدول المتقدمة، وهو استعراض، أظنه ملائماً، قبل الدخول في تفاصيل كل عنصر من العناصر الستة.

المملكة بين الجاهزية والقدرة

يرى خمسة فقط من السبعين شخصاً الذين شاركوا في هذه الدراسة أن المملكة جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، ويعزون ذلك إلى الإمكانات المتوافرة للمملكة وما استثمرته المملكة في تأسيس وبناء الكثير من جوانب التنمية في السنوات الماضية. بل إن معالي الدكتور خضر بن عليان القرشي، عضو مجلس الشورى، يعيد صياغة السؤال بطريقة استفهامية استغرابية حول بقائنا في مصاف الدول النامية، حيث يقول: (لدينا الإمكانات المادية والبشرية، ولدينا الإرادة السياسية، ولدينا التشريعات، ولدينا كفاءات سعودية مؤهلة، فلماذا لا نكون في مصاف الدول المتقدمة؟).

ويؤكد الرأي نفسه الكاتب والأديب وعضو مجلس الشورى الأستاذ حمد القاضي، حيث يرى أن (الإمكانات المادية موجودة، وأن مستوى التعليم والتدريب تطور في السنوات الأخيرة، كما أن القيادة السعودية حريصة على تحقيق هذا الأمل)؛ لذلك فالمملكة، حسب رأي الأستاذ القاضي، جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة. ويدعم كلاً من الدكتور القرشي والأستاذ القاضي في هذا الاتجاه، مؤكدًا جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة الدكتور وحيد

ابـن أحمد الهندي أستـاذ الإدارة وعميـد البحث العلمي في جامعة الملك سعـود، حيث يرى أن (تعدد الأجهزة الحكومية مـن حيـث الكم والنـوع، وتوسـع أعمال القطـاع الخاص في ممارسـة أعمال الأجهزة الحكوميـة والأفراد، وكذلك توافر البنيـة التحتية، بالإضافة إلى الاستثمار الذي تم في العنصر البشـري بشقيـه الرجالي والنسائـي) تأكيد علـى جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة.

في المقابل يرى سبعة وخمسون من المشاركين في الإجابة عـن الاستبانة أن المملكة غير جاهـزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يرى ثمانية أشخاص أن المملكة جاهزة لذلك الانتقال ولكن بشروط، وحيث إن الدراسة تبحث مدى الجاهزيـة الحالية غـير المشروطة، فإنـه بالإمكان تصنيف هـؤلاء الثمانية ضمـن القائلين بعدم جاهزيـة المملكة لذلك الانتقـال، وبذلك يكون عدد من يرون عـدم جاهزية المملكة للانتقـال لمصـاف الـدول المتقدمـة خمسـة وستـين خبيراً ومثقفـاً ومختصًا أي بنسبة ثلاثـة وتسعين في المئة. يقول في ذلـك الدكتور أحمد بن محمـد العيسى، الأستـاذ الجامعي ومديـر جامعة اليمامة: (هناك مسافـة زمنية كبيرة للتطور الحضـاري، والممارسـة العلمية، والإنتـاج التقني بين المملكة وبقية الدول العربية وبين الدول المتقدمة.

هذه الفجـوة لا بد أن نحترمها ونتعامـل معها بواقعية، فلا يمكن القفز على سنن التاريخ والتطور الحضاري) وأبعد من ذلـك يذهب الأستاذ إبراهيم بـن عبدالرحمن البليهي، الكاتـب وعضو مجلس الشـورى، حيث يقـول: (نحن العرب عمومـاً، بل نحن المسلمين كافـة، باستثناء ماليزيا وتركيا في عهدهـا الجديد، لم نبدأ مرحلة التمهيـد للتنمية الحقيقية، بـل نحـن لا نؤمن بنقطـة البداية الصحيحـة فنهضة الفكر شـرط أساسي لمسـيرة التنمية، ونحن نخنـق الفكر ونرتاب بـه وندينه ونُخَـوِّف منه، فمحال أن نتقـدم ونحن نفتقر إلى أبسـط شروط التقدم، بل نحن في حالة استنفار وتأهب ضد التنمية الحقيقية، فكيف نتخيل، ونحن بهذا الواقع المأسوي، أن نصبح في مصاف الدول المتقدمة).

الرؤية.. والتحول

ما تم استعراضـه في الأسطر السابقـة، كان رأيًا عاماً حول جاهزية المملكة للانتقـال إلى مصاف الدول المتقدمة، ومع أهمية هذا الرأي، إلا أن النظر في مدى توافر كل عنصر من عناصر التحـول التي تمت مناقشتها في الجزء الأول من هذا الكتاب، وحضورها في الساحة السعودية يعد أمراً مهماً؛ كي نتمكـن من تحديد المسافـة الفاصلة بـين الوضع القائم والجاهزية المنشودة للتحول.

هنـا نبدأ بالعنصر العام، والمهم في الوقت نفسه، الذي كان هـو محطة الانطلاق والمرتكز الأساسـي لأي دولة تنشد التحول، ألا وهو ذلـك العنصر المتعلق بمدى توافر رؤية لدى الدولة كي تنتقل من مربع إلى آخر في خريطة التنمية، أو هو مجـال اهتمامنا هنا، إذ تنتقل من كونها مصنفة ضمن دول العالم الثالث أو النامي أو المتأخر إلى دول العالم المتقدم.

يـرى اثنان وأربعون ممن أجابوا عـن استبانة الدراسة البالـغ عددهم سبعـين خبيراً ومختصـاً ومثقفـاً أي بنسبة قدرهـا ستون في المئة أن المملكة يتوافـر لديها رؤية للانتقال إلى مصـاف الـدول المتقدمة. ولكـن ما تجب الإشـارة إليه هنـا أن خمسة وثلاثين من هؤلاء لا يـرون توافر هذه الرؤية بصفـة مطلقة، ولكنهم يعتقـدون بتوافرها لدرجة محدودة، في مقابـل سبعـة أشخاص يوافقـون تماماً علـى توافر مثل هـذه الرؤيـة للمملكة، وهـذا قد يكون ما دعـا الدكتور خالد بـن عبدالرحمـن السيف، عضو مجلس الشـورى، وهو ممن يـرون جاهزية المملكة للانتقـال إلى مصاف الدول المتقدمة إلى القـول: (لدى المملكـة كافة الإمكانـات البشرية والمادية والوسائـل الكفيلة بانطلاقتها إلى مصـاف الدول المتقدمة، ما يعـوق ذلك هو عـدم توحيد الجهـود وفق رؤيـة وأهداف

وأولويـات والتزام من جميع المعنيـين بالوصول إلى الأهداف وتحقيقها وفق خطة زمنية ومنهجية واضحة).

في مقابل هؤلاء الاثنين والأربعين، فإن ثمانية وعشرين، أي بنسبة قدرهـا أربعون في المئة لا يرون توافر رؤية للمملكة لنقلها إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد برز ذلك في إجابات الكثـير منهم، حيث يأتي غيـاب الرؤية، مـن وجهة نظرهم عنصـراً مهمـاً يؤكد عـدم جاهزيـة المملكة لعمليـة التحول تلـك، وبيَّن ذلـك بوضوح الدكتور إحسان بـن علي بوحليقة، استشـاري وكاتب وعضـو مجلس شورى سابـق، حيث يقول، وهو يتحدث عن جاهزية المملكة للتحول لدول العالم المتقدم: (لا يبـدو أن هذا هدف إستراتيجي تسعى الحكومة لتحقيقه عبر وضـع خطة وتوفير المـوارد والمتابعة للإنجـاز، إذ نجد أن مهمـة «التخطيـط» في الحكومة وظيفـة هامشية وليست وظيفـة مبادرة. من جهة أخرى نجد أن الأولويات تحدد تبعاً للضغـوط الآنية أكـثر من تحديدها تبعاً للخطـط، وما يؤكد ذلـك أنـه لم ينشر حتـى الآن أي تقرير رسمـي تحليلي يبين التباين بين الخطط الخمسية وما أنجز منها وأوجه وأسباب عدم الاكتمال).

يأتي في هذا السياق أيضاً ما يراه رجل الأعمال المهندس عبدالله بن إبراهيم الرخيص الذي بعد أن يؤكد ما يتوافر للمملكة من إمكانات، يضع عدة أسباب لعدم جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف دول العالم المتقدم، حيث يقول: (المملكة مؤهلة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة بما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية وإستراتيجية، ولكنها قطعاً ليست جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة لأسباب هيكلية تعود وبصفة مباشرة إلى افتقار الرؤية والخطط العملية التي تمكنها من الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، والسبب الثاني هو الافتقار للإدارة التنموية للقطاعات الاقتصادية التنافسية والفجوة الشاسعة بين الأهداف التنموية المعلنة والممارسات النمطية لإدارة التنمية وتناقض السياسات الحكومية لإدارة الاقتصاد الوطني وعدم استقرارها لا سيما فيما يتعلق بتأهيل المجتمع وإثرائه).

وفي الوقت الذي يرى فيه اثنان وأربعون ممن تم استقصاء آرائهم حول هذا الموضوع وجود رؤية لدى المملكة للتحول لدول العالم المتقدم، كما ذكر سابقاً، فإن سبعة وأربعين، بما نسبته تسعة وستون في المئة يرون عدم وضوح هذه الرؤية، إن وجدت، لدى قيادات الأجهزة الحكومية،

بينما يـرى واحد وعشرون أن هذه الرؤيـة واضحة لدى تلك القيـادات، بالرغـم مـن أن تسعة عشـر من هـؤلاء الواحد والعشرين يرون ذلك بصفة محدودة، أو كما جاء في السؤال يوافقـون علـى وضـوح تلـك الرؤية لـدى قيـادات الأجهزة الحكوميـة، ولكـن تلك الموافقة محـدودة وليست مطلقة كما يرى اثنان فقط.

وهذا قد يفسر موافقة ستين في المئة من هؤلاء الخبراء والمختصين على وجود رؤية لدى المملكة للانتقال إلى مصاف الـدول المتقدمة، بينما يشير أكثر مـن ذلك إلى عدم وضوح تلـك الرؤيـة لدى قيـادات الأجهـزة الحكومية، حيـث تأتي الإشارة دائماً إلى رغبة القيادة السياسية وحماس الملك إلى ذلك التحول، وهذا ما اختزله القاضي بوزارة العدل والكاتب الدكتور ناصر بن زيد بن داود، حيث يرى أن (القيادة ترغب في الانتقال إلى العالم الأول دون جدال، ولكن بعض القيادات الفاعلـة في المجتمع ليست متصورة كمـا ينبغي تلك الرغبة، ولا تملـك أدواتهـا اللازمة، وهي في الحقيقـة تنفيذية، أكثر منهـا تخطيطية، ومن ثمّ فإن قيـل لها: تقدمي تقدمت بقدر مـا لديها من دعم وإرشاد، وإلا فوقوفها وتحيرها أمر ظاهر وملحـوظ، ولا بد مـن إعداد القيـادات الأولى ثم الثانوية في الـوزارات وسائـر القطاعات الخاصـة والعامـة والبعد عن

المحسوبيات في إسناد المراتب القيادية لمن يعجز عن مسايرة المركب الحضاري المراد للدولة وقيادتها السياسية، فمثل العواطف والأماني والحنين إلى الماضي لا محل له في مرحلة البناء والتأسيس).

وفي محاولة لطرح السؤال بطريقة أخرى، أو النظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة، كان لا بد من السؤال عن قدرة جهود الدولة وبرامجها، بعيداً عن وجود الرؤية من عدمه، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وقد كانت الإجابة في مجملها تميل إلى السلب أكثر منها إلى الإيجاب، حيث يرى ستة وستون في المئة، ممن تم سؤالهم أن هذه الجهود والبرامج غير قادرة على نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا قد يعزى، كما يبرز في بعض الإجابات إلى ضعف التنسيق والتكامل بين هذه الجهود والبرامج أو عدم شموليتها واكتمالها بالطريقة الملائمة.

تقول الأستاذة الجامعية الدكتورة نورة بنت عبدالعزيز المبارك: (الانتقال لمصاف الدول المتقدمة يحتاج إلى رؤية واضحة وأهداف محددة وهيكلة منظمة ومهام دقيقة وقيادة فاعلة متمكنة شفافة وأهداف إدارية مرنة ومتابعة مستمرة وتقويم دوري وتدريب مستمر على كل جديد وحوافز مجدية تدفع للإبداع والتطوير وتخلق وتفعل الطاقات البشرية

التي تسبب نظـام التعليم وقلة التدريب وضعف اللغة ونقص التشجيـع والمحسوبيات من استغلالها لتسهم بفعالية في نقل المملكة لمصاف الدول المتقدمة).

وشبيه بهـذا تعليق الكاتب والأستـاذ الجامعي الدكتور علـي بن حمد الخشيبـان: (إمكانات اقتصاديـة واجتماعية قائمة ينقصها التحول إلى مشروعات وخطط وإستراتيجيات فاعلة وواضحة لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهو أمر ممكن عطفاً على إمكانات المملكة المادية والبشرية).

وبعيـداً عن وجود الرؤية أو البرامج التي ستنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، فإن الإشكالية الكبرى تكمن في متابعـة تنفيذ الرؤيـة، إن وجدت، أو البرامـج والجهود التي تتبناها الدولة، حيث يـرى خمسة وخمسون، ما نسبته اثنان وثمانـون في المئـة، ضعف متابعـة تنفيذ تلك الرؤيـة، بل إن خمسـة وأربعين شخصـاً، ما نسبته سبعـة وستون في المئة لا يوافقون وبدرجة مرتفعةعلى أن هناك متابعة مستمرة لتنفيذ تلـك الرؤية. النسبة نفسها متقاربـة عند السؤال عن متابعة برامج الدولـة، حيث إن هناك ثلاثة عشر شخصاً فقط، أي مـا نسبته تسعـة عشر في المئـة يوافقون، وإلى حـد ما، على أن هنـاك متابعـة للتأكد من تنفيذ برامـج الدولة وأنشطتها

المختلفة، حيث يشير الأستاذ عبدالله بن عبدالعزيز الزيد، عضو مجلس منطقة الرياض إلى أن (بيروقراطية الجهاز الإداري لا تتوافق وتتناغم مع ما تقدمه الحكومة في الوقت الراهن من دعم مادي ومعنوي للأجهزة الرسمية، فهي كما يقول المثل: «تنفخ في قربة مخروقة» في السابق كان العذر شح الإمكانات والدعم المادي، ولما تحققت عجزوا عن الاستفادة منها، ولا أحد يسأل أو يحاسب عن التقصير).

المؤسساتية.. والتحول

كما جاء في الجزء الأول، من هذا الكتاب من أن وجود أجهزة ومؤسسات ببناء هيكلي معين وبنظام إداري واضح وتدار بأساليب محددة شرط أساسي، تتحدد بموجبه قدرة الدولة للانتقال إلى مصاف العالم الأول. فقد احتوت الاستبانة على خمسة أسئلة سعت للوقوف على وضع الأجهزة والمؤسسات الحكومية، من هيكلة وإجراءات وأداء، من أجل التعرف على جاهزية تلك المؤسسات وقدرتها على دعم أو إيجاد الأرضية المناسبة للتحول.

لم تأتِ الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بمؤسسات الدولة وأجهزتها من حيث قدرتها على دعم تحول المملكة إلى

مصاف الدول المتقدمة إيجابية في مجملها. كان من الواضح أن هنـاك تحفظاً قوياً على وضع هـذه الأجهزة، باستثناء ما يتعلـق بأعدادهـا، حيث يوافـق ثمانية وثلاثـون شخصاً، ما نسبتـه خمسة وخمسـون في المئة، علـى قـدرة أجهزتنا، من حيث تواجدها وعددها، علـى نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمـة، بينمـا يتحفظ واحـد وثلاثون شخصاً بمـا نسبته خمسـة وأربعون في المئـة على ذلك الأمر مـن بينهم عشرون (تسع وعشرون في المئة) يتحفظون على ذلك بدرجة عالية.

أمـا حينما يأتي السـؤال حول نوعية هـذه الأجهزة، فإن الأمـر يكـون أكـثر صعوبة، حيـث يعترض سبـع وخمسون من هـؤلاء الخبراء والمختصين والمثقفين علـى قدرة أجهزتنا، من حيث النـوع، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، من بينهم أربع وأربعون (أربعة وستون في المئة) يعترضون بدرجة عالية.

في المقابل هناك اثنا عشـر شخصًا فقط يقبلون القول بـأن أجهزتنا من حيث نوعيتها قادرة على تحويل المملكة إلى مصـاف الدول المتقدمة، ولكن موافقـة أحد عشر من بينهم هـي موافقة محـدودة، وهذا مـا أشـار إليه الأستـاذ أحمد بـن عبدالرحمن الزامل، مديـر عام صنـدوق تنمية الموارد البشرية، حيـث يضع الوضع الذي عليـه أجهزتنا الحكومية

عائقـاً أمام جاهزيتنا للانتقـال إلى مصاف الدول المتقدمة (الإدارات الحكوميـة، تخلف في الالتـزام بالدوام الرسمي، عدم محاسبـة الموظف المقصر والمتلاعـب والمرتشي إلا بعد افتضـاح أمره، إدارات لا يتوافر فيهـا أبسط قواعد التقنية، ما زالت الكتابة باليد، بينما العلم يستخدم الكمبيوتر).

ويزداد الأمر سوءاً عندما يأتي السؤال عن أداء أجهزتنا الحكوميـة وقدرتها، من خـلال ذلك الأداء، علـى نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث لا يوافق أربعة وستون شخصاً، بما نسبته ثلاثـة وتسعون في المئة على قدرة هذه الأجهزة في ذلك، بينما يوافق خمسة فقط، وهي موافقة محدودة أيضًا، على قـدرة أجهزتنا الحكومية من خـلال أدائها على القيام بذلك الدور.

الأمر نفسه يتكرر، من حيث العدد والنسبة، حينما يأتي السـؤال حـول توافر المرونـة لأجهزتنا الحكوميـة، من حيث الهيكلـة والتكيف، للتعامـل مع ما يستجد مـن أحداث، وهو كما سبق في الجزء الأول من هذا الكتاب شرط أساسي تقاس من خلاله قدرة هذه الدولة أو تلك على التحول لنادي الدول المتقدمـة. يرى أربعة وستون من هـؤلاء المثقفين والمختصين والخـبراء، بنسبـة قدرها ثلاثـة وتسعون في المئـة أن هياكل

أجهزتنا الحكومية تفتقر إلى المرونة التي تمكنها من التكيف مع ما يستجد من أحداث ومتغيرات، بينما يرى خمسة فقط، وبموافقة محدودة أيضًا أن المرونة تتوافر لأجهزتنا للقيام بذلك الدور.

والأمر يتكرر مرة ثانية عند السؤال عن المرونة المتوافرة للإجراءات داخل أجهزتنا الحكومية للتعامل مع ما يستجد من أحداث حيث يعترض أربعة وستون شخصاً، ثلاثة وتسعون في المئة، على توافر المرونة لهذه الإجراءات، وهذا أمر تختزله الدكتورة نورة بنت عبدالله أبا الخيل، الأستاذة الجامعية في تخصص الإدارة في جامعة الملك سعود، حيث تعزو عدم جاهزيتنا للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة إلى أن (القيادات الإدارية في الأجهزة الحكومية تعاني من الروتين والبيروقراطية الشديدة في تصريف الأمور والاتجاه للتغيير الإيجابي، كما أن الهياكل التنظيمية في الأجهزة الحكومية تتصف بالجمود ولا تتواكب مع التطور، إضافة إلى أن الإجراءات في الأجهزة الحكومية معقدة وطويلة).

وهذا أمر تكرر كثيراً، حيث يرى الدكتور إبراهيم ابن حمد القعيد، رجل أعمال وعضو المجلس البلدي لمدينة الرياض أن أسباب عدم جاهزيتنا للتحول إلى مصاف العالم المتقدم تكمن في (ترهل القطاع الحكومي وعدم توافر أنظمة

وإجراءات، سيطرة النظم المركزية على مستوى الوزارات والإدارات، وعدم وجود الهيكل والنظم المتطورة للإدارة المحلية، إضافة إلى تضخم الجهاز التنفيذي الحكومي).

صناعة الإنسان... والتحول

بالنظر إلى تجارب الدول الأخرى التي قطعت أشواطًا متقدمة في مسار التقدم، يلحظ أن بناء الإنسان، تعليماً وتدريباً وتأهيلاً، يأتي كأحد العناصر المهمة والشروط الضرورية لاتخاذ مسار التحول. وكما جاء في الجزء الأول من هذا الكتاب فإن تجارب الدول أوضحت أن هناك جهوداً كثيرة وكبيرة اتخذت في هذا الجانب تمثلت في الكثير من البرامج والمشروعات التعليمية والتدريبية وغيرها، بل إن التعليم والتدريب والاهتمام بهما وتطويرهما ومراجعتهما كانا هما الفيصل بين مسارات التنمية، والخطوة الأساسية التي لا بد من الانتباه إليها متى أرادت الدولة أن تنتقل من مرحلة تنموية إلى مرحلة تنموية أخرى.

عند الحديث عن بناء الإنسان السعودي أو صناعته فإن موقف الخبراء والمختصين والمثقفين الذين شاركوا في الإجابة عن هذه الاستبانة لا يختلف كثيراً عن موقفهم

من العنصرين السابقين، الرؤية والمؤسساتية أو الأجهزة الحكومية، وإن كان هناك اتجاه ايجابي قليل مقارنة بالنظرة إلى العنصرين السابقين.

يؤيد سبعة وأربعون شخصاً، أي ما نسبته سبعة وستون في المئة، أن المواطن السعودي بما حصل عليه من تعليم قادر على الإسهام في نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وذلك على العكس من ثلاثة وعشرين مشاركاً، بما نسبته ثلاثة وثلاثون في المئة، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن ستة وثلاثين من بين أولئك السبعة والأربعين يوافقون بدرجة متحفظة أو محدودة. الأمر نفسه عندما يأتي السؤال عن التدريب، وإن كان هناك تحفظ أكثر في قدرة التدريب الذي حصل عليه المواطن السعودي من تهيئة المواطن وإعداده لنقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث لا يوافق ستة وثلاثون خبيراً ومتخصصاً ومثقفاً على قدرة المواطن السعودي، بما حصل عليه من تدريب على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يوافق سبعة وعشرون من الأربعة والثلاثين الباقين على ذلك، ولكنها موافقة محدودة أو متحفظة.

وقد انعكست الإجابة حين محاولة التقويم العام لما حصل عليه المواطن السعودي من تأهيل ومدى قدرة ذلك

التأهيل على جعل المواطن السعودي قادراً على الإسهام في تحويل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث يرى تسعة وثلاثون، منهم واحد وثلاثون بدرجة محدودة أن تأهيل المواطن السعودي يسير إجمالاً في ذلك الاتجاه بخلاف واحد وثلاثين مشاركاً يرون خلاف ذلك، وهذا الاختلاف يبرز في بعض التعليقات التي أوردها المشاركون، حيث يرى الكاتب الدكتور هاشم عبده هاشم أن (المملكة مهيأة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة من حيث توافر العقول والثروة، ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية وإدارة فاعلة لتوجيه الموارد البشرية والمادية نحو تحقيق هذا الهدف) في المقابل يرى الدكتور حسن بن عيسى الملا، محام ورجل أعمال أن المملكة غير جاهزة للانتقال لمصاف الدول المتقدمة لمجموعة من الأسباب يأتي من بينها (افتقار المملكة للموارد البشرية المتعلمة والمدربة في العلوم العلمية كالهندسة والكيمياء والفيزياء والإدارة).

الشفافية والمساءلة.. والتحول

يبدو أن العنصر الرابع من عناصر التحول، المتمثل في الشفافية والمساءلة، أكثر غياباً مقارنة بالعناصر الثلاثة التي تمت مناقشتها. وتتفق نسبة عالية من الخبراء والمختصين والمثقفين الذين أسهموا في الإجابة عن أسئلة الاستبانة، على

غياب أو ضعف وجود عنصري الشفافية والمساءلة في المملكة، وإن كان هناك ميول أكثر إلى غياب هذين العنصرين في القطاع العام أكثر منهما في القطاع الخاص.

يوافق عشرة فقط، وهي موافقة محدودة وبنسبة تصل إلى أربعة عشر في المئة على أن القطاع العام يمارس قدراً كافياً من الشفافية لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، بينما يعترض ستون شخصاً، وبنسبة ستة وثمانين في المئة، منهم اثنا عشر يعترضون اعتراضاً محدوداً فقط على توافر الشفافية لدى القطاع العام. ولتأكيد ذلك فقد تكرر تأكيد أن غياب عنصر الشفافية هو أحد العوائق أمام تحول المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، ومن ذلك ما يؤكده الشيخ القاضي يوسف بن عبدالعزيز الفراج من أن (عدم كفاية الشفافية والمرونة والمساءلة وغيرها من عناصر مهمة في التنمية) يقف عائقاً أمام تحول المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا أمر يؤكده الكاتب الأستاذ تركي بن فيصل الرشيد الذي اختزل عدم جاهزية المملكة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة في (نقص الشفافية) والأستاذة الجامعية في: جامعة الملك سعود الدكتورة نورة بنت عبدالرحمن اليوسف: (لا توجد شفافية في التعامل مع المواطن)، وكذلك

الأستاذ في معهد الإدارة العامة الدكتور سعيد بن عبدالله القرني: (ضعف الشفافية والمساءلة في كثير من الممارسات الإدارية).

الأمر نفسه بالنسبة لعنصر المساءلة في القطاع العام، حيث جاءت نسبة تأكيد ضعف أو غياب هذا العنصر مقاربة، بل ومتفوقة على غياب عنصر الشفافية، حيث يرى ثلاثة وستون من المشاركين في الإجابة عن الاستبانة، وبنسبة قدرها تسعون في المئة، أن الأجهزة الحكومية لا تخضع لقدر كافٍ من المساءلة لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، منهم ستة وخمسون يوافقون على ذلك بنسبة عالية، خلاف سبعة أشخاص فقط يرون، وبدرجة محدودة أن الأجهزة الحكومية في المملكة يتوافر لديها قدر من المساءلة كافٍ لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة.

كما هو الحال في القطاع العام، يبرز غياب هذين العنصرين في القطاع الخاص، ولكن بدرجة أقل منها عند المقارنة بالقطاع العام، حيث يرى ثلاثة وعشرون وبنسبة قدرها ثلاثة وثلاثون في المئة أن القطاع الخاص يمارس قدراً من الشفافية كافياً لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، والنسبة نفسها تتكرر تقريباً عند السؤال عن توافر عنصر

المساءلة، حيث يرى أربعة وعشرون من أولئك الخبراء والمثقفين والمختصين أن منشآت القطاع الخاص تخضع لقدر من المساءلة كافٍ لانتقالنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وفي كلتا الحالتين فإن موافقة أولئك تبقى موافقة محدودة، ما يعني أن هذين العنصرين أكثر العناصر غياباً سواء في حالة القطاع العام أو الخاص.

القطاع الخاص... والتحول

العنصر الخامس من عناصر التحول، كما ورد في الجزء الأول من هذا الكتاب يتمثل في أهمية إيجاد قطاع خاص قادر على أن يؤدي الأدوار التنموية والاجتماعية المطلوبة منه، وأن يتكامل مع القطاع العام في تحقيق أهداف الدولة التنموية، ويسهم في تنفيذ خططها وتلبية طموحاتها. كان لا بد من قياس هذه الجزئية والوقوف على واقع القطاع الخاص السعودي من خلال الحصول على آراء المثقفين والمختصين والخبراء الذين أسهموا في الإجابة عن أسئلة هذه الاستبانة؛ لذلك خصصت أربعة أسئلة في الاستبانة لقياس مدى كفاءة القطاع الخاص وقدرته على نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة وكذلك معرفة مستوى ما يمارسه من أدوار تنموية واجتماعية، إضافة إلى علاقته بالقطاع العام وقدرة هذه العلاقة على الإسهام في نقل المملكة إلى درجات متقدمة في سلم التنمية العالمي.

يوافق ثلاثة وأربعون، أي بنسبة قدرها واحد وستون في المئة، من بينهم تسعة وثلاثون بدرجة محدودة على توافر قدر من الكفاءة للقطاع الخاص تمكنه من الإسهام في نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة. وفي المقابل يعترض سبعة وعشرون، بنسبة تمثل تسعة وستين في المئة، من بينهم ستة فقط يعترضون بدرجة محدودة على قدرة قطاعنا الخاص، من حيث الكفاءة، على نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، حيث يعلق على ذلك الأستاذ الجامعي وعضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبدالعزيز بن شايع العتيبي بقوله: (المملكة لديها ثروة بشرية مؤهلة ولديها ثروة مادية وتتمتع باستقرار سياسي، وهذه العوامل يمكن أن تساعد في نقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، ولكن ما ينقص المملكة هو كفاءة الإدارة في القطاعين الحكومي والخاص).

بل إن هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، ويرى أن دور القطاع الخاص مازال محدوداً في هذا المجال، حيث يرى المحامي ورئيس لجنة المحامين في غرفة الرياض الأستاذ عبدالناصر بن عبدالرحمن السحيباني أن (دور القطاع الخاص في الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة محدود، ولا بد من إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص).

يزيد الأمر صعوبة، حينما يأتي السؤال عن أدوار القطاع الخاص التنموية والاجتماعية،حيث يبدو أن هناك تحفظًا من المشاركين في الإجابة عن أسئلة الاستبانة على قيام القطاع الخاص بأدواره التنموية والاجتماعية، الأخيرة على وجه الخصوص، بدرجة تمكنه من الإسهام في نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة.

يعترض ثمانية وخمسون من هؤلاء الخبراء والمختصين والمثقفين، أي بنسبة قدرها ثلاثة وثمانون في المئة، على قيام قطاعنا الخاص بأدواره الاجتماعية بدرجة تمكنه من الإسهام في الدفع بنا إلى الأمام على خارطة التنمية الدولية، الأمر نفسه عندما يأتي السؤال عن أدواره التنموية، حيث يأتي الاعتراض، وإن كان بنسبة أقل منها في حالة الأدوار الاجتماعية، حيث لا يوافق اثنان وثلاثون، مقابل ثمانية وثلاثين، منهم ستة وثلاثون يوافقون بدرجة محدودة على قيام قطاعنا الخاص بأدواره التنموية بدرجة تمكنه من الإسهام في نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة، وهذا ما دعا الكاتب والمحلل المالي الأستاذ نبيل المبارك إلى القول: إن (حقائق القطاع الخاص لا تساعد على التفاؤل بقدرته على تحقيق أهداف التنمية).

الأمـر نفسه يتكـرر حينما يأتي السؤال عـن العلاقة بين القطاعـين العام والخاص ومدى فعاليـة هذه العلاقة وقدرتها علـى نقلنـا إلى مصاف الـدول المتقدمـة. حيث يـرى خمسة وخمسون مـن المشاركين في هذه الدراسة وبنسبة قدرها تسعة وسبعـون في المئة، أن هذه العلاقة ليست على درجة تمكنها من أداء الـدور المطلوب، حيث ترى عميـدة كلية البنات في جامعة الأمير سلطان الدكتورة فادية بنت سعود الصالح أن (التفاعل بـين القطاعـين العـام والخاص يفتقـر إلى الشراكـة الفاعلة لتحقيق التكامل المطلوب لتنفيذ خطط التنمية الشاملة).

وبصـورة أكـثر شمـولاً يعلـق أمين عـام مجلـس الغرف السعودية الدكتور فهد بن صالح السلطان على وضع القطاعين العـام والخاص وعدم جاهزية المملكة إلى الانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة، بذكـر مجموعة من الأسباب تتمثل في (ضعف تنـوع الهيكل الاقتصـادي، اعتماد معدلات النمـو على القطاع الخارجـي بالدرجـة الأولى، ضعـف الصناعة كثيفـة المعرفة، تشوهات قطاع القوى العاملة، عدم وجود قطاع مالي «مصارف، تأمين، سوق أوراق مالية» بمواصفات دولية، عدم وجود صناعات ثقيلة تقود عملية النهضة الصناعية الشاملة).

ثقافة المجتمع... والتحول

تبـين في الجزء الأول من هذا الكتاب، وعند استعراض تجـارب بعض الـدول أن تلك الـدول بذلت جهـوداً واضحة

وملموسة لتغيير وتطوير وتعديل الكثير من سلوكيات مواطنيها، أو ما قد يعرف بثقافة مجتمعاتها، كي تستجيب لمتطلبات التحول. وقد احتاج الأمر جهداً كبيراً جاء من خلال التعليم والتدريب والتوجيه وسن الأنظمة والقوانين والحرص على تطبيقها ومعاقبة مخالفيها، كل ذلك كان لزاماً كي تتماشى سلوكيات أفراد تلك المجتمعات مع متطلبات التنمية.

ولأن وجود ثقافة مجتمعية قادرة على استيعاب شروط التحول، ومتمكنة من التعامل معه شرط أساسي للدول الراغبة في ذلك التحول، كان لزاماً قياس مدى توافر هذا الأمر بين أفراد المجتمع السعودي، وذلك من خلال السؤال عن تناغم سلوكيات وممارسات المواطن السعودي اليومية وارتقائها أو احتوائها على الصفات المطلوبة والضرورية لذلك التحول.

للأسف الشديد جاءت الإجابة مخيبة جداً، حيث لا يوافق ثلاثة وستون ممن شملتهم الاستبانة، وبنسبة قدرها تسعون في المئة على ملاءمة سلوك المواطن السعودي وممارساته اليومية لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة، والأمر نفسه يتكرر عند السؤال عن مدى مناسبة وعي المواطن

السعـودي في التعامل مع معطيات العصر وقدرة ذلك الوعي علـى نقلنا إلى مصاف الدول المتقدمـة، حيث يتحفظ ثلاثة وخمسـون، وبنسبة قدرها ستة وسبعـون في المئة، على ذلك، بينمـا يوافق وبدرجة محـدودة ستة عشر شخصـاً، وبنسبة قدرهاثلاثـة وعشـرون في المئة علـى مناسبة وعـي المواطن السعـودي في تعامله مع معطيـات العصر لنقلنا إلى مصاف الدول المتقدمة. يختصر ذلك الكاتب الدكتور عبدالعزيز بن جار الله الجار الله بقوله: (المملكة غير جاهزة للانتقال إلى مصاف الدول المتقدمة لأسباب تاريخية وحضارية وتعليمية، ليـس لدينا سجـل تاريخـي مهني يسمـح لنـا بالانتقال من المجتمـع الاستهلاكي إلى المجتمـع المنتج، ونحتاج إلى توطين التحضر، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى منهج اجتماعي وسياسي واقتصـادي) الأمـر نفسه يؤكـده الدكتور أحمـد بن محمد العيسى مدير جامعـة اليمامة بقوله: (هناك فجوة حضارية كبيرة بين قـدرات الإنسـان السعودي، سـواء أكان رجلاً أم امرأة، وسلوكه وإنتاجيته وبين قدرات وسلوك وإنتاجية الفرد في الدول المتقدمة).

وكذلك المهندس عمر أحمد باحليوة الأمين العام للجنة التجـارة الدولية بمجلس الغـرف السعـودي بقوله: (ثقافة

المواطـن في الحكومـة أو القطـاع الخاص – ثقافة وليس تعليماً – ليست بالقدر الكافي لنقل المملكة إلى مصاف الدول المتقدمة. فهناك عقبات اجتماعية وسياسية واقتصادية تحول دون ذلـك. كما أن تأهيل الشبـاب السعودي في العشر سنوات القادمـة سيساعـد كثـيراً. فالانضباط بشكل عـام والالتزام بالأنظمـة والقوانين مهم لأداء المهمة. وتسهيل العقبات وإزالة البيروقراطية والمجاملات أسباب لتسريع الانتقال).